للمشكلة او حل لها .

وفي عام ١٩٥٨ استولت على الحكم مجموعه الضباط بقيادة الفريق ابراهيم عبود وفرضت على البلاد نظاما دكتاتوريا حل البرلمان والاحزاب والمنظمات الجماهيرية وقيد الحريات الديمقراطية التي نالها الشعب بعد نضال عنيد ضد الحكم الاستعماري وضد الاحزاب الرجعية . واتجه النظام الدكتاتوري بثقله الى الجنوب حيث ارتكبت جرائم لا حصر لها ضد المواطنين لم يفرق بين مجرم وبرىء ، بين متمرد انفصالي او ديمقراطي سعى لوحدة البلاد . فهرب الالاف من ابناء الجنوب الى البلاد الافريقية المجاورة سعيا وراء الامان والسلامه واصبحوا يعسكرون باعداد ضخمه في الكونغو وافريقيا الوسطى ويوغندا واثيوبيا مما جعلهم فريسة جاهزة للنشاط الاستعماري والانفصالي الذي تقوم به العناصر المتمردة المدفوعة من قبل الاستعمار واسرائيل والتي نظمت نفسها في شكل مجموعات عسكرية اطلق عليها اسم « الانانيا » .

وفي اوكتوبر عام ١٩٦٤ استطاعت القوى الشعبية والديمقراطية في الشمال ان توحد نفسها وتقود اضرابا سياسيا ادى الى اسقاط الحكم العسكري ، ولقد كانت الشرارة الاولى لتلك الثورة الشعبية الشهيرة هي تدوة طلابية تستنكر المجازر وعمليات الابادة الشاملة التي نظمها الجيش السوداني ضد المواطنين الابرياء في الجنوب ، وبعد سقوط الدكتاتوريه العسكرية جاءت الى السلطة حكومة تقدمية بها اغلبية من المثقفين التقدميين كما تضم ايضا ممثلين للاحزاب الرجعية الشمالية والجنوبية.

في ذلك الوقت خرج الحزب الشيوعي ببرنامجه الذي ينادي « بالحكم الذاتي الاقليمي » للجنوب في نطاق السودان الموحد، وقد اشترط الحزب الشيوعي لتنفيذ برنامج الحكم الذاتي نشوء حركه ديمقراطية تقدمية بالجنوب تؤول اليها مقاليد القيادة هناك ـ ورفض الحزب الشيوعي اي دعوة للانفصال او الاتحاد الفدرالي مما كان يدعو اليه ممثلو مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ وقد انفض ذلك المؤتمر دون ان يصل الى قرار او توصية حول مشكله الجنوب .

لقد بنى الحزب الشيوعي رايه حول الحكم الذاتي ورفضه للانفصال او الاتحاد الفدرالي على اساس ان الجنوب ما زال منطقة متخلفة ضعيفة في نموها الاقتصادي والاجتماعي ولا يستطيع بمفرده ان يجد اساسا اقتصاديا يبنى من فوقه دوله منفصلة او دولة اتحادية . فالمشاريع الاقتصادية الموجودة ما زالت ضعيفة ولا تشكل شيئا يذكر سنما تعيش الغالبية من السكان في نطاق الاقتصاد البدائي الطبيعي مما يستحيل معه بناء دولة مستقله او اتحادية ، بالاضافة الى ذلك فالوحدة بين القبائل الجنوبية نفسها معقودة ، وما زالت القبائل الكبرى في الجنوب تعتبر نفسها سيدة على القبائل الصغرى الاخرى وكل قبيلة لها لغتها وتقاليدها وثقافتها التي تختلف تماما عن القبائل الاخرى . ففي مثل هذه الظروف تصبح الدعوة الى الانفصال او تكوين اتحاد فدرالي بمثابة دعوة لتمزيق الجنوب فريسة للسيطرة الاستعمارية والصهيونية التي ما زالت ترى في الجنوب مرتعا للاستغلال والاستعمار .

وفي عام ١٩٦٨ تعدت كتلة الاحزاب الرجعية باقتراحها حول تبني الدستور الاسلامي الذي كان اهم هدف له هو القضاء على الحركه الديمقراطية التقدمية وفرض الدين الاسلامي عن طريق الدولة على الجنوب . وقد وقف الحزب الشيوعي وايده في ذلك الغالبية العظمى من المثقفين الجنوبيين ضد فكرة الدستور الاسلامي ونادى بوضع دستور علماني يحافظ على وحدة البلاد وحرية اهلها في اختيار ما يناسبهم من عقائد دينية دون تمييز او اضطهاد .

٤ ـ حركة الخامس والعشرين من مايو ـ اعلان ٩ يونيو

من بين الاسباب التي دفعت بحركة الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ كان العمل على تنادي وضع دستور اسلامي يعمق من الفوارق والتناقضات بين الشمال والجنوب ويفرض دكتاتوريه عدديه تعمل على اضطهاد القوى الديمقراطية في شمال البلاد وجنوبها ، ولم تكن غريبا ان تكون مراول الخطوات التي اتخذتها حركه الخامس والعشرين بمبادره من المناضل الشيوعي « جوزف قرنق » والقوى الديمقراطيه التي ايدت تلك الحركه اعلان برنامج للحكم الذاتي للمديريات الجنوبيه في التاسع من يونيو ـ بعد اسبوعين من وصولها للسلطه .

ما هي اهم النقاط التي تضمنها بيان ٩ يونيو ؟

ـ اولا : اعلن البرنامج اعتراف السلطه بواقع الفوارق التاريخيه والثقافيه واكد ان وحدة البلاد يجب ان تبنى انطلاقا من هذه الحقيقه .

ـ ثانيا : اعلن اعتراف السلطة ممثلة في مجلس الثورة والوزراء بحق الشعب في جنوب السودان في الحكم الذاتي الاقليمي .

ـ ثالثا : اشترط لتنفيذ برنامج الحكم الذاتي الاقليمي نشوء حركة ديمقراطية ذات طابع اشتراكي في الجنوب تسد الطريق امام محاولات الاستعمار للتغلغل وتسللي على مقاليد السلطة هنالك .

ـ رابعا : وفي سبيل تنفيذ برنامج الحكم الذاتي الاقليمي اقرت الخطوات الاتية :

ا ـ استوار قانون العفو العام .

ب ـ تطوير الجنوب ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا

ج ـ تعيين وزير لشؤون الجنوب .

د ـ تدريب الكادر المطلوب .

هـ ـ انشاء لجنة تخطيط اقتصادي وتخصيص ميزانية خاصة للجنوب .

ولقد بدأت السلطة الجديده في تنفيذ ذلك البرنامج وانشاء ادارة خاصه لشؤون الجنوب تحت اشراف وزير شؤون الجنوب هدفها تنسيق اعمال جميع الوزارات الخاصة بالجنوب . لقد استطاعت تلك الادارة اعادة الحياة الى جميع المشاريع الاقتصادية التي عطلتها الاضطرابات في الجنوب وذلك منذ العام الاول لانشائها وتم تمويل مشاريع البن والشاي والارز والذرة وكذلك مصايد الاسماك . كما قامت تلك الادارة بحفر العشرات من الابار وكذلك اعيد افتتاح جميع المدارس والمستشفيات التي اقفلت نتيجة للاضطرابات . وكان من اهم ما قامت به ادارة شؤون الجنوب هو وضع برنامج استثنائي عاجل لتوطين الاف المواطنين الجنوبيين الذين عادوا الى مدنهم وقراهم بعد اعلان الحكم الذاتي الاقليمي. وكذلك تمت ترقية العديد من الجنوبيين الى مراكز عالية في قوات الامن وفي الخدمة المدنية كما عين اول سفير جنوبي .

غير ان الشيء البارز حقا من بين جميع الانجازات هو نشوء حركة ديمقراطية قوية قوامها شباب الجنوب ومعلميه استطاعت ان تشكل قوة محسوسه في مدن الجنوب وقراه ، واستطاعت تلك الحركه وبالتعاون مع اتحاد الشباب السوداني تنظيم مهرجانين كبيرين احدهما بجوبا والاخر بواو حضرهما عدد كبير من مندوبي الشباب من مختلف انحاء العالم . لقد كان من الواضح ان مستقبلا باهرا ينتظر الحركه الديمقراطية في الجنوب .. حتى قطعها المري بقتله للشيوعي المناضل « جوزف قرنق » واعتقاله العديد من قادتها بعد احداث يوليو من العام الماضي ثم بانفاقه المخزي مع قادة التمرد في بداية هذا العام .

٥ ـ اتفاق اديس ابابا يعني الانفصال

لقد عبرت الدوائر الاستعمارية والرجعية عن غيظها بالاتفاق الذي ابرمه مع قادة التمرد باديس ابابا في مطلع هذا العام . وللعناصر الاستعمارية والرجعية الحق ، كل الحق ، في ان تعبر عن فرحتها بذلك الاتفاق . فما عجزت عن تحقيقه عن طريق القوة والخديعة والتآمر على مدى سنة عشر عاما استطاعت اليوم تحقيقه على يد النميري وبطانته الماجورة . ففي اكتوبر من العام الماضي ، وكجزء من التحول الذي حدث في السياسة الداخلية والخارجية لنظام النميري بعد احداث يوليو الدامية ، عمل النميري بمساعدة العناصر الاستعمارية العملية التي التف حوله على وضع دستور خاص بالجنوب ، تمت صياغته بعيدا عن الشعب وفي سرية تامة دون علم الاوساط الوطنيه في الشمال والجنوب بهدف العمل على تصفية مشكلة الجنوب وتسليمه للعناصر المتمرده ـ حتى يتفرغ لضرب الحركه الجماهيرية التقدمية في البلاد لم تنضم الى اتحاد الجمهوريات العربية .

■ ما هي اهم عناصر الاتفاق وما هو مضمونه ؟

بموجب الاتفاق تشكل الوضع الدستوري للجنوب على الوجه الاتي :

تنشأ حكومة منفصلة للمديريات الجنوبية يطلق عليها اسم « المجلس التنفيذي » يرأسها « رئيس » . يتم انتخاب الرئيس والحكومة بواسطة « مجلس الشعب » الذي يتكون من مندوبين عن المديريات الجنوبية الثلاث . تمارس تلك الحكومه جميع السلطات التي تمارسها عادة الحكومات المستقلة ما عدا سلطه اصدار العملة والتمثيل الدبلوماسي الخارجي بينما تحتفظ بحق خلق علاقات تجاريه واقتصادية مباشرة مع الدول الاجنبية وممارسة التمثيل الدبلوماسي في حيز هذا الاتفاق . الحفاظ على الامن يؤول لقوات امن جنوبية ويتشكل نصف الجيش الموجود بالجنوب من جنوبيين تعطى الاسبقية عند تجنيدهم لجنود الانانيا .

ان هذا الاتفاق لا يقع من زاويه مضمونه الدستوري ولا السياسي ضمن الحكم الذاتي الاقليمي الذي يقدمه الحزب الشيوعي السوداني وقبله غالبية المواطنين بالجنوب، بل هو انفصال حقيقي يتم عند تنفيذ بنود الاتفاق ، فهو يعني نشوء حكومه انفصالية في الجنوب : فالسلطات التي لا تمارسها حكومه الجنوب هي سلطات شكلية ـ فالهدف من عدم التمسك بسلطة اصدار العملة هو ضمان استمرار تمويل المشاريع الانمائية والاجتماعية بواسطة الخزينة العامه في الشمال، اما عدم ممارسه التمثيل الدبلوماسي فهي تصبح امرا لا معنى له عند ممارسة التمثيل التجاري والاقتصادي الذي يهدف الى ايجاد مدخل مباشر لقوى الاستعمار الحديث في الجنوب . اما اشتراط ان يكون نصف الجيش من الجنوبيين واعطاء اسبقيه لجنود « الانانيا » المتمردة فهو لا يعني سوى خلق جيش انفصالي بالجنوب وتسليح الانانيا تسليحا حديثا على حساب الجيش السوداني الذي فقد الكثير من الارواح والعتاد في نضاله ضد عناصر الانانيا المتمردة في مدى سنة عشر عاما .

فاذا اضفنا الى كل ذلك ان النميري قد عمل على تصفية الحركه الديمقراطية الثابتة في الجنوب باعدامه للمناضل الشيوعي البارز جوزف قرنق وباعتقال وسجن العشرات من القدميين والديمقراطيين الجنوبيين يصبح النتيجه الواضحة هي ان مقاليد السلطة في الجنوب سوف تؤول الى رسب الاستعمار والصهيونية المتمرد جوزف لاقو .

وهذا هو السر وراء غبطه الدوائر الاستعمارية التي عملت كل جهدها للوصول الى ذلك الاتفاق . ولا غرابه فالعديد من المؤسسات الكنسية التي كانت تقف وراء الاتفاق في اديس ابابا كانت من بين المؤسسات التي وردت اسماؤها عند محاكمة المرتزق الالماني القزمي شابنتر بالخرطوم .

ان البلاد العربية التي دفعت النميري للوصول الى هذا الاتفاق بهدف « تخليصه » من مشكله الجنوب لتسهل انضمامه لاتحاد الجمهوريات العربية سوف تدفع الثمن غاليا عندما يتحقق لها ان هذا الاتفاق لن يؤدي الى حل المشكله بل سيقود الى انشاء قلعه استعمارية ذات علاقة حميمة مع الاستعمار والصهيونية ـ قلعه لضرب حركة التحرر العربي والافريقي وحائطا صينيا يفصل بين الثوريين العرب والافريقية .

منصور

■ قرية فيتنامية جنوبية ، كما بدت بعد ان قصفها الاميركيون واجتاحوها في العام الماضي .. صورة عن « الانماء » ! ■

الوجه الاقتصادي لسياسة الفيتنمة

واشنطن تضع خططاً للفيتنام وكأنها باقية الى الأبد ...

الثورة تضرب الجهاز العسكري للإمبريالية وأساسها الاقتصادي

برغم دخول الصراع في فيتنام مرحلته الجديده وزمام المبادرة بايدي الثورة، ورغم المؤشرات المتراكمة منذ سنة ١٩٦٨ بخسارة الولايات المتحدة حربها العدوانية ، فان واشنطن تعمل وكأنها ستبقى ابدا في فيتنام ، بشكل او بآخر ، اي تعمل وكأنها رابحة للحرب .

لهذا ليس من المستغرب ان تكون الولايات المتحدة قد اعدت لعبات اقتصادية مختلفة « لفيتنام ـ ما بعد ـ الحرب » ، كما تصورها المصالح الامبريالية الامريكية ، فلدى واشنطن اليوم عددا من الدراسات المتنبهة والجارية حول ما تسميه « التنمية الاقتصادية لفيتنام ـ ما بعد ـ الحرب » ، وهو تعبير المقصود منه الايهام بنوايا ايجابية مضللة ، لتغطية الطبيعة الحقيقية لهذه الخطط الامبريالية .

طبعا ، هزيمة الولايات المتحدة النهائية في فيتنام ، والتي ستتمثل في اضطرار واشنطن الى الخروج مرغمة من فيتنام ، من شأنها الغاء هذه الخطط ، التي لا تعود امورا واردة في مستقبل فيتنام المستقلة ، الموحدة ، ذات السيادة .

ولكنن من جهة اخرى ، تبقى هذه الخطط والحقائق الاقتصادية التي تنمو حاليا في جنوب فيتنام ، ذات اهمية من حيث التعرف الى منطق ونوايا الامبريالية الامريكية هناك ، التي تعتبر هذه الحرب العدوانية استثمارا ناهظا ، لكن لا بد منه ، كاستثمار اولي اساسي يمهد لما هو اعظم بالنسبة لها .

في هذا المجال يعتبر تقرير « ليلنثال ـ تولد » الذي وضع في سنة ١٩٦٩ ، اكثر هذه التقارير انتشارا ، اذ هناك العديد منها الذي لا يزال تحت حماية المحفوظات السرية للدولة الامريكية ، وهذا التقرير هو نتاج عمل « مجموعة التنمية المشتركة الامريكية ـ الفيتنامية » والتي ترأسها كل من تولد وليلنثال ، الذي كان رئيسا للجنة الطاقة الذرية (الامريكية) وهو من قدامى دعاة الحرب الامريكية في فيتنام .

ان تقرير « تولد ـ ليلنثال » يقوم عمليا ، على الافتراض بان الولايات المتحدة ستربح الحرب . اكثر من ذلك ، انه يزعم بان الحرب قد ساعدت جنوب فيتنام على اساس « ان التدمير المادي هو في الحد الادنى .. بينما ثروة البلاد الاقتصادية قد ازدادت » (!)

ويوضح المقطع التالي من التقرير هذا المنطق ، ويتضمن بالاضافه ، اشارات عن الهدف : « ان فيتنام لم تدمر بسبب الحرب . بل على العكس فقد ازدادت قوة في بعض النواحي : ان اعدادا كبيرة من مواطنيها في الواقع ، قد شردت من اراضيها وبيوتها ، ولكن اخرين اكتسبوا مهارات جديدة ستكون ذات قيمة كبيرة للاقتصاد النامي في قبره ما بعد الحرب . وصحيح ايضا ان بعض اقسام الهيكل التحتي للاقتصاد قد اصيب باضرار جسيمة ، خاصة الطرقات وخطوط السكك الحديديه ومنشآت للطاقه رئيسيه ، ولكنها كلها من الممكن اصلاحها ، وهذا ما يحدث فعلا . كما انه تم توسيع سهلات اخرى في الهيكل التحتي خلال الحرب خاصة المطارات والمرافئ البريدية ، والى مدى سيكون ملائما للاستخدام في زمن السلم ، وفيتنام بصوره خاصة ليس عندها انه دون خارجيه ، بل وعندها احتياطي ضخم من العمله الصعبة. وهذا ما يدعو الى التفاؤل في مثل هذه الظروف .. »

ان مثل هذا الكلام لا يفضح المنطق الامبريالي فحسب ، ويزعم بان هذه الحرب الامريكية سيكون في حال انتصار الولايات المتحدة، لصالح الشعب الفيتنامي (!) بل ان ما يشير اليه من « ايجابيات » ، مثل « اكتساب اعداد كبيرة من الفيتناميين مهارات جديدة » تزعم العويض على تشرد اعداد ضخمه من الشعب، ومثل التوسعات في الهيكل التحتي « ايجابيه » من حيث كونها لا تناقض وخطط الامبريالية في فيتنام ، لان في هذه الحرب تسعى الامبرياليه الامريكية الى خلق فرصها هي الاقتصادية وليس وليس الى مجرد السيطرة على ثروات البلاد البشريه والطبيعية .

وعندما يعدد التقرير البراهين ، من شبكة المطارات والمرافيء والطرق الرئيسية وغيرها ، التي بناها العسكريون ، فهو يريدها براهين على ايجابيات الدخل العسكري الامريكي في فيتنام ، ولكنها في الواقع براهين تؤشر الى الاهمام ببناء الهيكل التحتي للاقتصاد ووضعه فقط على اساس خلق الوضع الملائم للتغلغل الامبريالي في فيتنام ما بعد الحرب .

وقد تعرض هذا التقرير لنقد شديد في اوساط التيار المعارض للحرب في فيتنام : فالولايات المتحده ليست منتصرة ، اولا . وثانيا ، ربما لن تكون التنمه الزراعيه ممكنه على النطاق الواسع الذي تصوره هذه الخطط لان القوات الامريكيه قد سممت الاراضي المزروعة والغابات في فيتنام ، عندما استعملت الاسلحة الكيماوية الحارقة لكل ما هو اخضر ، وتسبب القنابل التي حفرت الريف الفيتنامي الى درجة يبدو كجسم هائل اصيب بالجدري ، بحيث اصبحت فيتنام بلد الارز ، بلدا مستوردا للارز ، ومن الولايات المتحدة !

دراسة اخرى وتكهنات جديدة

وهناك دراسة حديثة اكثر ، للبنك الاسيوي للتنمية ، في مانيلا ، الفيليبين في سنة ١٩٧٠ ، وضعها اهل بنوا اساتذ العلوم التجارية في جامعة كولومبيا . وهذه الدراسة اقل تفاؤلا في افتراضاتها ، واهميتها انها تعكس على ما يبدو اراء حكومة نكسون .

يتكهن « بنوا » بان القتال سينتهي في سنة ١٩٧٢ ، ومن دون معاهدة ، وبسبب قرار هانوي بالانسحاب من الساحة (!) وبمضي في تكهناته قائلا بان الحرب بالتالي ستنخفض تدريجيا الى مستوى حرب عصابات في حدها الادنى ، وبان قوة امريكية من « المتطوعين » بحجم ٢٥ الف جندي سترابط مع بضعة الاف اخرى من القوات في جنوب فيتنام .

وينتقل « بنوا » الى الناحية الاقتصادية فيقول على ضوء ما تكهن به بان مشكلة اقتصاد ما بعد الحرب ستكون مشكلة صيانة الجيش السايغوني الذي تم بناؤه على صورة الجيش الامريكي واصبح اليوم واحد من اكبر جيوش العالم . وتكهن بان هذا الجيش سيبقى على الاقتصاد غير المستقر ، وستزداد مطالبته كلما نقوت وكاثره . وهو سيكون كمؤسسة عسكريه فيتنامية جنوبية ، بمثابة الحاكم الثانوي المسيد ، الذي يحكم باسم البنتاغون ، وبان هذا امر لا يمكن تجنبه ، وسيسبب ازمة اقتصادية طويلة الامد .

لهذا يعتقد « بنوا » بان طريق تجنب هذا الاحتمال الاكيد هي تغيير الجيش باشراكه في برامج « العمل المدني » ، والاعتماد بصوره اكثر على « قوات الدفاع الشعبية » السايغونية ولكنه يعرف ان احتمالات مثل هذا التغير ليست مشجعة .

الغزو .. بصورة « اصلاح » !

وهناك الدراسة اخرى بعدها اندرو كوردير عميد كلية الشؤون الدولية في جامعة كولومبيا ، وهو يرئس المجموعه التي اتمدتها وزاره الخارجيه الامريكيه . وعنوان الدراسة هو « الدور الممكن للامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في اصلاح فيتنام الاقتصادي » .

ونجدر الاشارة هنا الى ان « ارثر سمبلس » العالم الاقتصادي من هافارد ، هو من ابرز عناصر هذه المجموعه ، فقد حصل على شهره واسعه كواحد من مستشاري السي.اي.اي في شؤون فيتنام ، كما انه قد عمل مع « انبال دوسولا بول » ، خبير الدعاية الامريكي في خطط « تهدئه وتطهير » الريف الفيتنامي في اواسط الستينات ، ولحساب السي.اي.اي ايضا فالمعروف ان بول يعمل ايضا كمستشار لوكالة الاستخبارات المركزيه .

وهذه الدراسه تشير كما تشير غيرها من الدراسات الاقتصادية المماثلة ، الى ان اكبر مصدر انتفاع من فيتنام ليس الزراعه بل مخزون الايدي العاملة الرخيصه والوفيرة .

ومن هذه الدراسة يمكن استخلاص سيناريو التنميه الاقتصادية لفيتنام ـ ما بعد ـ الحرب كما تتصوره الامبريالية الامريكية : يمكن تشغيل السكان في صنع السلع للتصدير من اجل الحصول على العمله الصعبة اللازمه لدعم النظام العسكري (!) لان هذا النظام في الواقع ، هو الذي سيكون الضمانة التي ستحمي المصالح الامبريالية التي سيبدأ بالتغلغل المكثف في فيتنام ما بعد الحرب (حسب ما تامل واشنطن ، طبعا)

الامبريالية تغزو اقتصاديا

طبعا هذا لا يعني بان هذه المصالح ما تزال في مرحلة الانتظار ، بل على العكس : فقد بدأت وعلى مستوى صغير ، الشركات الفرنسية واليابانية والامريكية في استعمال جنوب فيتنام كما فعلت من قبل في تايوان وجنوب كوريا واندونيسيا ، وذلك كمكان لتجميع السلع التي يمكن بعد ذلك شحنها الى اسواق اخرى . ويقال ايضا بان رجال الاعمال اليابانيين سيحلون محل الجنود الامريكيين في فترة ما بعد الحرب .

ولدى « سيتروين » و « تويوتا » معامل للتجميع ، وحسب مصادر حكومية سايغونية ، فان شركة « فورد » ايضا ، تنوي انشاء معمل لتجميع الشاحنات في بيان هوا ، وبستوعب ٢٥٠ عاملا ، وبستورد كافة القطع ، ويكون للشركة الحق بنقل كافة ارباحها من هذا المشروع الى الولايات المتحدة ! كذلك اعلن بان وكالة التنمية الدولية (الامريكية) ستساعد شركة فورد اذا تحقق هذا المشروع !

ولدى شركة « متسوبيشي » اليابانية، معملا للادوات الزراعية ولمحركات قوارب الصيد ، تصدرها الى كل من كمبوديا ولاوس . كما ان لشركتين يابانيتين اخريين خطط لانشاء مصانع لانتاج الاليات الزراعية .

وتنوي كل من شركة « رينو » الفرنسية وشركة « نيسان » اليابانية ، انشاء مصانع لتجميع السيارات . في الواقع ينشط رجال الاعمال اليابانيون في جنوب فيتنام منذ اليوم ، وسعون من اجل ان يكونوا قادرين على التأثير على توجه التنمية الاقتصادية فيها ما بعد الحرب ـ طبعا على امل ان تنتهي الحرب ولكن من دون ان يتمكن الشيوعيون من الوصول الى السلطة (!)

واليابان على ما يبدو تسعى لان تكون شريكا تجاريا هاما لكل من جنوب وشمال فيتنام ، خاصة وان وجودها الان في الجنوب يعطيها امتيازات اكثر من رجال الاعمال الامريكيين مما يجعلهم يراهنون على ان يكونوا اداة الاستثمارات الامريكية هناك في فترة ما بعد الحرب ، وانطلاقا من قناعة لديهم بان القتال سينتهي بتسوية سكون الى حد ما ملائمة لواشنطن (!)

ويقدم رجال الاعمال اليابانيون اليوم الاعتمادات مثلا ، لبناء محطة للطاقة الحرارية خارج سايغون ، ويدرسون حاليا امكانية تقديم اعتمادات لمشاريع للري بالاضافة الى مشاريع لتوسيع شبكات الهاتف والمياه في سايغون . كذلك تحاول شركة خطوط فيتنام الجوية التي تكاد تفلس ، اقناع اليابانيين بالدخول فيها كمستثمرين . هذا بالاضافه ، الى وجود معامل تجميع لشركات الكترونية يابانيه مختلفة ، في جنوب فيتنام من بينها شركه « سوني » .

وقد اشارت مجلة «الشرق الاقصى الاقتصادية» مؤخرا ، الى نشاط ياباني بارز في الجنوب . وذكرت كامثله ، الخطط الهندسيه اليابانية الموضوعه لاقامة مشروع انتاج الطاقه يمكن ان يوفر الطاقة اللازمة للري ، ولمركز صناعي ، كما ذكرت معمل « تويوتا » لتجميع السيارات ، ومشروعا لصناعة الاخشاب ، ومشروعا لتربية الاف من رؤوس البقر .

اما فيما يتعلق بالشركات الامريكيه ، فان شركة « فورموست ـ ماكيسون » للالبان ، تعتبر اكثرها نجاحا . ان معظم مبيعاتها للعسكريين .

كما ان وكالة التنميه الدوليه تدعي ارباحا بنسبه ١٥٪ . وتامل شركة « رينولدز » للتبغ بمان تبدأ انتاجها في جنوب فيتنام ، بمساعده وكالة التنميه الدولية ، على اساس ان الفيتناميين ناتوا يتذوقون طعم سجائر ونستون وسالم (!) كذلك تامل شركه « يونيفرسال فود » انشاء معملا للخميرة، بينما تملك شركة «جونسون» الدولية ١٠٪ من معمل للاقمشه ، وتدرس شركه « كايزر » للاسمنت امكانيات تجارة الاسمنت في الجنوب .

تفاؤل وهمي وهزيمة واقعية

في الواقع ، برغم تدهور الوضع الاقتصادي في جنوب فيتنام ، فان المسؤولين في وكالة التنمية الدولية يبدون « تفاؤلا » غريبا بالمستقبل ، انهم يؤكدون بان التدخل الامريكي العسكري في فيتنام قد ساعد عملية التنمية فيها (!) وهم يقدمون الادلة على ذلك والتي تتحول في الواقع الى اعتراف منهم بطبيعه الحرب الامبريالية التي تشنها الولايات المتحدة هناك .

وتحاول اليابان استغلال هذه الحرب لمنافسة المصالح الامريكية . وقد الح تقرير وضعه مؤخرا اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية ، الح على الحكومة اليابانية بان تتدخل بصورة اكبر في جنوب فيتنام قبل توقف القتال لتسبق المنافسين الاخرين . وقد ايد الاتحاد في هذا التقرير ، اقتراح سايغون بانشاء منطقة حرة في خليج كام رانه .

ويشير التقرير الياباني الى كون العامل الفيتنامي متفوق على هؤلاء في البلدان المتاخمة . ويكشف بوضوح عن طبيعة خطط المصالح اليابانية في جنوب فيتنام في الفقرة من استنتاجاته حيث يرد التالي :

« ان اكبر اغراء للمصالح الاجنبية لان تستثمر في فيتنام هو من دون شك ، المخزون الكافي من القوة العاملة الرخيصة . ولان ازدياد هذه المصالح الاجنبية فيها سيؤدي تدريجيا ، الى الانخفاض التدريجي في القوى العاملة الموفرة ، يجب الاهتمام الخاص بمسالة ضمان مصدر ملائم من القوة العاملة ذات الكفاءة العالية والرخيصة والتي لا تترك العمل بسهولة .. »

لقد ابدت شركات دولية مختلفة بما فيها اليابانية، اهتماما كبيرا في الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط . وقد اجريت في الواقع تحقيقات عدة في المناطق الساحلية . وكما جاء في تقرير « لنيوبورك تايمز » ، فقد حدث ان سمى الفرنسيون الذين ينقبون في كامبوديا لاقناع سايغون بالسماح لهم بالاشراف على المزايدات ، ولكن عندما احتج رجال النفط الامريكيون بواسطة السفارة الامريكية في سايغون ، رفضت زمرة « نيو » فورا العرض الفرنسي . فرجال النفط الامريكيون على ما يبدو مقتنعون بوجود النفط في مياه ساحل جنوب فيتنام، وهم قلقون بالتالي من احتمال نجاح الثورة الفيتنامية ، وقد نقلت الصحيفة قول احدهم : « .. اذا حدث وقامت في جنوب فيتنام حكومة ثلاثية فان الشيوعيين لن يتسامحوا بوجود امريكيين ينقبون عن النفط ، حتى في الساحل ، ولكنهم قد يقبلوا بالفرنسيين او باليابانيين » (!)

في الواقع حتى على صعيد النفط في فيتنام ، فان الولايات المتحدة تعمل وتخطط وكأنها باقية .

ففي شهر تموز ١٩٧١ ، اعلنت واشنطن بانها ستنشيء ١٦ مركز رادار لمراقبة تحركات السفر على طول الساحل الفيتنامي ، وبانها تنوي اعطاء منشآت الرادار للبحرية الفيتنامية . وزعمت بان الهدف هو وقف السلل فحسب . ولكن احد المستشارين الامريكيين صرح باكثر من ذلك ، قال بان لهذه الشبكه من منشآت الرادار اغراض متعددة : ان ٩ من اصل المراكز الستة عشر تشرف على منطقة يتوقع ان تدخل الشركات الامريكية واليابانية في مزايدة للحصول على حقوق التنقيب عن النفط فيها !

والمسالة في الواقع هي ليست ما اذا كانت هناك كميات ضخمة من النفط ام لا . ان الشركات الكبيرة لا تريد النفط لنفسها فحسب ، بل وكما اشار الاقتصادي النفطي مايكل نازنر ، انها ربما تريد ايضا ان تمنع الغير من الحصول عليه للخطر الذي يشكله هذا الاحتمال اذا صح، على سيطرتهم على الاسعار العالميه .

وازاء هذه الحقيقه ، فان انهاء الصراع في فيتنام ، بل وعلى انحاء الهند الصينية ، لا يمكن ان يتحقق من خلال تسوية الا اذا كانت منسجمة كليا وشروط الحكومة الثورية المؤقة لجنوب فيتنام ، والتي لا تزال حتى فجوه امام الامبريالية الامريكية تستطيع السلل منها . وواشنطن تعرف ذلك ، ومن هنا اصرارها على المضي بالمغامره وعدم التخلي عن كل ما استثمرته هناك . ان هذا هو مازق الولايات المتحده في فيتنام ، واحداث فيتنام الحالية تشير مره اخرى بان طريق خروج واشنطن من هذا المازق هو طريق الخروج الكامل المرغم ، غير المشروط .